

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثانية، العدد الرابع، صفر ١٤٣٤هـ (ديسمبر ٢٠١٢م)

في هذا العدد





التعقبات على ما أورده المستشرق "شاخت" في ترجمة الإمام مالك من "دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية"

إعداد الباحث: نبيل أحمد بَلْهِي الجزائري[١]
Imam_rahim@yahoo.fr

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين: أما بعد، فليس يخفى على الباحثين مدى خطورة الاستشراق والمستشرقين على الإسلام والمسلمين، بما يقدمونه من دراسات حول الإسلام برجاله وتراثه، وتكمن تلك الخطورة في كون تلك الدراسات مقدمة للتشكيك في دين الإسلام، وسلب ثروات المسلمين، ويزداد الأمر خطورةً إذا علمنا أن هناك إمكانات مادية وبشرية هائلة، سخرتها الدول الغربية للدراسات الشرقية، وهي مراكز وجامعات يسهر على تأطيرها علماء متخصصون، وَتُمَوَّنُ بسخاء من طرف جهات مشبوهة، ولعلَّ هذا الأمر يبرز جلياً في إنتاج المستشرقين لدائرة المعارف الإسلامية، التي تعد عملاً علمياً ضخماً تطلب من الجهد والمال والوقت الشيء الكثير، كل هذا من أجل تقديم تصور غربي عن الإسلام يكون هو النافذة المهمة الوحيدة لمن أراد التعرف عليه.

ولقد تفطَّن العلماء المسلمون لخطورة هذه الموسوعة فترجموها إلى اللغة العربية و ألحقوا بها تعقُّبات على بعض الآراء -كما فعل الشيخ أحمد شاكر في تعقبه على هذه الموسوعة فيما يتعلق بالحديث وعلومه- ولقد كان هذا في وقت لم يكتمل فيه ترجمة جميع أجزاء الموسوعة، ثم طبع مؤخراً الترجمة الموجزة الكاملة لدائرة المعارف الإسلامية، بتموين من إمارة الشارقة سنة ١٩٩٨م، فظهرت الأجزاء الأخيرة مترجمة لأول مرة، فلما اطَّلعتُ على الجزء الذي فيه (حرف الميم) وجدت أن المستشرق (شاخت) قد حرَّرَ فيه مادة (مالك بن أنس)، فلما تمعَّنْتُ في ترجمته لهذا الإمام العظيم، هالني ما أورده هذا المستشرق من قصص باطلة وآراء خاطئة

١ قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر).

تشوه سيرة الإمام وعلمه، ضَمَّنَهَا طعوناً صريحة ومبطنةً لمكانته في العلم؛ فَقَوِيَ العزم عندي على تتبع تلك الطعون واستخراجها، وتصنيفيها حسب الأهمية وقوة الشبهة، ثم تَعَقُّبُهَا تعقباً علمياً مبنياً على الحجة والبرهان، فنتج عندي بعد التمحيص أربعُ شبهٍ خطيرة قد تنطلي على من لا علم له، بل قد تأَثَّر بها بعض الكتَّاب المسلمين فضلا عن كثير من المستشرقين، فقمت بتوثيق هذه الشبه من مصادرها، ثم تَعَقَّبْتُهَا مبطلا لها بقواعد النقد العلمي، مُبَيِّنًا بعد المستشرق (شاخت) عن الموضوعية العلمية ووقوعه في حبال التعصب ضد الإمام مالك ومحاولته النيل منه، ثم خلصت إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول: نبذة عن الإستشراق ودائرة المعارف الإسلامية ودور المستشرق شاخت فيها.

المطلب الأول: تعريف الاستشراق.

"الاستشراق (Orientalism) تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق، ويطلق على كل من يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم، ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته. ولقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامة وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة، معبراً عن الخلفية الفكرية للصراع الحضاري بينهما"[١].

المطلب الثاني: نبذة عن دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية.

هي موسوعة علمية ضخمة عن الإسلام والعرب، تعنى بالثقافة الإسلامية من دين وتاريخ وأعلام و مواقع وبلدان وأفكار، وضعها المستشرقون على شكل مواد معجمية مرتبة ترتيباً ألفبائياً، اشترك في تأليفها أكثر من خمسين مستشرفاً بمختلف انتماءآتهم وتخصصاتهم، وكان الغرض منها وضع مصدر متكامل للمعلومات عن الإسلام والمسلمين باللغات الثلاث: الإنجليزية – الفرنسية – الألمانية.

بدأ تأليفها سنة (١٩٠٦م)، وبعد جمع البحوث والمقالات خرجت الطبعة الأولى في سنة (١٩٣٣م) في خمسة عشر مجلدا، اشتملت على مواد من حرف(الألف) حتى أجزاء من

١ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: (إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الرياض): ٢/ ٦٨٧.

حرف (العين)، ثم الطبعة الثانية في سنة (١٩٦٩م) في ستة عشر مجلدا كل مجلد يقارب ستمائة صفحة، واشتملت من حرف (الألف) حتى أجزاء من حرف (الخاء).[١]

كما طبعت طبعة مترجمة كاملة بتمويل من إمارة الشارقة في ٣٣ مجلدا، منها مجلد فهارس، احتوت على الطبعتين الأولى والثانية بهوامشها، وترجم الجزء المتبقي من حرف العين حتى النهاية، وهمش على الزيادة هوامش مفيدة لأساتذة مصريين، وبلغ مجموع الصفحات ١٠٢٤٠ صفحة، في أكثر من ٥٠٠٠ مادة، وهذه الطبعة الأخيرة هي التي اعتمدت عليها؛ لأنها اشتملت على حرف (الميم) الذي تطرق فيه المستشرق (شاخت) إلى الإمام مالك.

وتكمن خطورة هذه الموسوعة في كونها جهد علمي كبير، احتوى على آراء مضللة وتصورات خاطئة مغرضة ضد الإسلام والمسلمين، ومع هذا فهي تعد المرجع الأساسي للغرب في الإطلاع على الإسلام وما يتعلق به، بل هي مرجع كثير من الكتاب الإسلاميين، يستقون منها تصوراتهم.

المطلب الثالث: نبذة عن المستشرق (شاخت) ودوره في هذه الموسوعة.

هو مستشرق ألماني الأصل متخصص في الفقه الإسلامي، وُلد في ١٥ مارس ١٩٠٢م في بلدة (راتيبور) الألمانية، التحق في بلدته بالثانوية الألمانية، فكان أولُ احتكاكه باللغات الشرقية هناك، حيث حضر دروسا لبعض الحاخمات اليهود، أقام في ألمانيا حتى جاوز الثلاثين من عمره، حصَّل على الدكتوراه الأولى من جامعة (برسلا) سنة ١٩٢٣م.

ثم عُيّن مدرساً في جامعة (فرايبورغ) ١٩٢٥م، وفي عام ١٩٣٢م انتدب للتدريس في الجامعة المصرية، واستمر في ذلك حتى سن ١٩٣٩م، ولما قامت الحرب العالمية الثانية انتقل إلى انجليترا - وكان معادياً للنظام النازي في بلاده - حيث عمل في الإذاعة البريطانية لحساب بريطانيا وحلفائها ضد وطنه، وتزوج هناك بسيدة بريطانية، فحصل على الجنسية البريطانية سنة ١٩٤٧م، ثم حصل على دكتوراه أخرى من جامعة (أوكسفورد) سنة ١٩٥٢م.

قام بزيارة الشرق الأوسط عدة مرات، وعُيِّنَ أستاذاً للأحداث العلمية في جامعة الجزائر سنة ١٩٥٢م، وعرف عنه أنه كان متأثراً جداً بآراء المستشرق اليهودي (جولد زيهر)

---

١ انظر عن الدائرة: "فلسفة الاستشراق" لأحمد سمايلوفتش، ص ٥٦٧، فما بعدها "الموسوعة العربية الميسرة"، ص ٣٢٨٠.

فقام بإكمال بحوثه المتعلقة بالسنة النبوية، ومن ثَمَّ اِحْتَلَّ مكانة عظيمة بين المستشرقين، وقدَّم نظريات لا زال يعتمدها جلٌّ من جاء بعده، واشتهر بكتابه (أصول الفقه المحمدي) حتى قال فيه المستشرق (هاملتون جب): "سيصبح كتاب (أصول الفقه المحمدي) أساساً لجميع الدراسات المستقبلية في الحضارة الإسلامية، والفقه الإسلامي ولو عند الغربيين على الأقل".[١]

ويقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: "أما المنْزلة التي وصل إليها البروفسور (شاخت)، فلم يصل إليها من قبل أي مستشرق في هذا المجال".[٢]

ولقد توفي في الفاتح من أغسطس سنة ١٩٢٩م، بعد أن انتقل إلى (نيويورك) في آخر حياته، من آثاره تحقيق كتاب (الحيل والمخارج). للخصاف، و(الحيل في الفقه) لأبي حاتم القزويني، وغيرها.[٣]

وأما عن إسهامه في دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية، فقد كان ذلك حين عين أستاذا بجامعة (ليدن) بهولندا سنة ١٩٥٤م، حيث اشترك في الإشراف على الطبعة الثانية من "دائرة المعارف الإسلامية"، وشارك في كتابة بعض المواد نذكر منها: (قتل- خطأ - خيار- قصاص- لقطة - مالك بن أنس - ميراث - محمد عبده - نكاح - رضاع - شريعة - تقليد - طلاق - أم الوليد - وصية - وضوء - يتيم - زكاة - زنا) والملاحظ أن اهتمامه كان بالمواد المتعلقة بالفقه الإسلامي الذي هو مجال تخصصه[٤].

---

١ أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت في كتابات الغربيين: ص ٦٤٦.

٢ مناهج المستشرقين: محمد مصطفى الأعظمي: ١/ ٦٧.

٣ انظر ترجمته في "موسوعة المستشرقين" لعبد الرحمن بدوي، ص ٣٦٦- ٣٦٨، و"المستشرقون" لنجيب العقيقي، ٢/ ٤٦٩- ٤٧١، و"الأعلام" للزركلي، ٨/ ٢٣٤.

٤ انظر: "موسوعة المستشرقين" لعبد الرحمان بدوي، ص ٣٦٨، و"المستشرقون" لنجيب العقيقي، ٢/ ٤٧٠.

المبحث الثاني: التعقبات على ما أورده (شاخت) في مادة (مالك بن أنس) من "دائرة المعارف الإسلامية":

المطلب الأول: التعقب على القصة التي تقول أن مالك كان يريد أن يكون مغنيا ثم ترك الغناء.

نص الشبهة:

قال (جوزيف شاخت) في ترجمة الإمام مالك في دائرة المعارف الإسلامية: "وجاء في كتاب الأغاني إنه كان يريد في البدء أن يكون مغنيا، وأنه غير مسار حياته إلى دراسة الفقه، بناء على نصيحة أمه، ولا نعرف إلا القليل من المعلومات المؤكدة عن دراسته..".[١]

ولقد أوردها كذلك (كارل بروكلمان) في كتابه تاريخ الأدب العربي فقال: "وروي أن مالكا كان يعاشر في شبابه مغني المدينة، فقالت له أمه: يا بُنَيِّ إن المغني إذا كان قبيح الوجه لم يَلْتَفِتْ أحد إلى غنائه، فدع الغناء واطلب الفقه فإنه لا يضر معه قبح الوجه، فترك المغنين واتبع الفقهاء".[٢]

توثيق القصة:

أصل هذه القصة ما جاء في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني: "أخبرني محمد بن عمرو العتابي، قال: حدثنا محمد بن خلف بن المرزبان – ولم أسمعه أنا من محمد بن خلف–، قال: حدثني إسحاق بن محمد بن أبان الكوفي، قال: حدثني حسين بن دحمان الأشقر قال: كنت بالمدينة فخلا لي الطريق وسط النهار فجعلت أتغنى: (ما بالُ أهلكِ يا رَبابُ... خُزْراً كأنّهم غِضابُ).

قال: فإذا خوخة قد فُتِحَتْ، وإذا وجه قد بدا تتبعه لحية حمراء، فقال: يا فاسق أسأتَ التأدية، ومنعتَ القائلة، وأذعتَ الفاحشة، ثم اندفع يغنيه، فظننت أن طُوَيْسًا قد نشر

١ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٢٧.

٢ تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، ٣/ ٢٧٤. ولقد انتقلت هذه الشبهة – وللأسف– إلى المسلمين، فذكرها الشرباصي في كتابه "الأئمة الأربعة" ص ٧٢. ولقد تلقفها الشيعة وشنعوا على أهل السنة بها، ونالوا من الإمام مالك بسببها. حتى قال صاحب كتاب "بهج الصباغة شرح نهج البلاغة" (٧/ ٣٢٦): "فممن تسمى عالماً و ليس به من أئمتهم الأربعة، مالك بن أنس الذي كان مغنيا من تلامذة طويس المغني كما في (الأغاني) و كان قبيح الوجه، فأشارت أمه إليه بطلب الفقه فصار إمام ضلال".

بعينه، فقلت له: أصلحك الله من أين لك هذا الغناء؟ فقال: نشأت وأنا غلام حدث أتبع المغنين وآخذ عنهم، فقالت لي أمي: يا بني، إن المغني إذا كان قبيح الوجه لم يُلْتَفَتْ إلى غنائه، فدع الغناء واطلب الفقه؛ فإنه لا يضر معه قبح الوجه، فتركت المغنين واتبعت الفقهاء، فبلغ الله بي عز و جل ما ترى، فقلت له: فَأَعِدْ جعلت فداءك، قال: لا، ولا كرامة أتريد أن تقول أخذته عن مالك بن أنس، وإذا هو مالك بن أنس، و لم أعلم".[١]

الرد على الشبهة:

إن المنهج العلمي الذي يحتكم إليه الباحثون، يقتضي التثبت في نقل الأخبار عن المشاهير، ولكننا نرى الأستاذ شاخت، يقع في خطأين كبيرين في نقله لهذه القصة في ترجمة مالك:

أولاً: نقله للقصة من كتب الأدب، وإعراضه عن كتب التراجم، فالأصل أن يعتمد في ترجمة الإمام مالك على كتب السير والتراجم المتخصصة؛ لأنها أوثق المصادر وأقربها للحقيقة العلمية، كطبقات ابن سعد المتوفى سنة: ٢٣٠هـ، والمعارف لابن قتيبة المتوفى سنة: ٢٧٦هـ؛ لأنها قريبة جدا من عصر مالك، لكن هيهات أن يجد في مثل تلك المصادر الموثوقة مثل هذه الحكاية المكذوبة، فلقد انفرد الأصفهاني بنقل هذه القصة، وتعصبه ضد العرب معروف مشهور، و إنما أوردها الأستاذان (شاخت) و (بروكلمان) بغرض الحط من قدر أئمة الإسلام والتهوين من شأنهم، حتى يقال أن هذا الإمام المعظم عندكم صاحب المذهب، ما هو إلا مغن سابق، سلك طريق الفقه من أجل الرفعة والمكانة في مجتمعه، وهذا من الدس والطعن الذي اعتاده المستشرقون.

ثانياً: عدم تثبته من صحت تلك الأخبار، واعتماد تلك الحكاية دون تمحيص لسندها ومتنها، وهم من يَدَّعُونَ إتقان النقد الداخلي والخارجي للأخبار، ولكن فرحهم بتلك الحكاية التي تحطُّ من قيمة الإمام مالك ومكانته الدينية، جعلهم يعتمدونها؛ لأنها تخدم أهدافهم العامة من الدراسات الاستشراقية التي من بينها: نزع القداسة عن علماء الدين الإسلامي، وتصويريهم بأبشع الصور، والتنقيب عن الحكايات المؤيدة لذلك، بغرض زعزعة الثقة بهم في نفوس أتباعهم من المسلمين.

---

١ الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، ٤/ ١٥٩. وانظر القصة في "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري: ٤/ ٢١٦-٢١٧.

و عند إخضاع هذه القصة إلى ميزان النقد العلمي، يتبين لنا جلياً أنها ظاهرة في التناقض والبطلان، سنداً ومتناً.

أولا: من جهة الإسناد.

بالنظر إلى إسناد هذه القصة يبطل العجب من متنها، فلقد رويت من طريق مجاهيل، ومدارها على إسحاق بن محمد النخعي الأحمر، وهو كذاب وضاع من الزنادقة الذي تنسب إليه الفرقة الإسحاقية الذين يقولون بألوهية علي بن أبي طالب.

قال الخطيب البغدادي: "وهو إسحاق الأحمر وكان من الغلاة واليه تنسب الطائفة المعروفة بالاسحاقية وهى ممن يعتقد في علي الإلهية".[١]

وقال ابن الجوزي: "كان كذابا من الغلاة في الرفض".[٢] و قال الذهبي: "رافضي كذاب مارق".[٣]

قال ابن حجر: "إسحاق بن محمد النخعي الأحمر كذاب مارق من الغلاة، روى عن عبيد الله بن محمد العيشي، وإبراهيم بن بشار الرمادي، وعنه: ابن المرزبان، وأبو سهل القطان، وجماعة. قال الخطيب: سمعت عبد الواحد بن علي الأسدي، يقول: إسحاق بن محمد النخعي، كان خبيث المذهب يقول إن علياً هو الله، وكان يطلي برصه بما يغيره، فَسُمِّيَ: الأحمر".[٤]

وليس هذا هو حاله عند أهل السنة فحسب، بل حتى الشيعة يتبرؤون منه لغلوه وخبث مقالاته، فلقد ذكروا في ترجمته ما يلي: قال النجاشي: هو معدن التخليط وله كتب في التخليط، وقال: ابن الغضائري: إنه كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث مشهور.[٥]

ولقد صرَّح الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة هذا الكذاب، أنه هو الذي اختلق قصة غناء الإمام مالك، قال – رحمه الله – مبيناً سبب الترجمة له في كتابه مع أنه زنديق: "واعتذار المصنف عن أئمة الجرح عن ترك ذكره لكونه زنديقا ليس بعذر؛ لأن له روايات

---

١ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، ٣/ ٢٩٠.

٢ الضعفاء والمتروكين: لابن الجوزي، ١/ ١٠٣.

٣ المغني في الضعفاء: للذهبي، ١/ ٧٣.

٤ لسان الميزان: لابن حجر، ٢/ ٧١.

٥ انظر: "أعيان الشيعة" لمحسن الأمين، ٣/ ٢٧٨، و"معجم رجال الحديث" للخوئي، ٣/ ٢٢٨.

كثيرة موقوفة ومرفوعة، وفي كتاب الأغاني لأبي الفرج منها جملة كبيرة، فكيف لا يذكر ليحذر؟...وإسحاق بن محمد هذا، اسم جده أبان وهو الذي يروي محمد بن خلف بن المرزبان عنه، عن حسين بن دحمان الأشقر قال: كنت بالمدينة فخلا لي الطريق نصف النهار، فجعلت أتغنى: ما (بال أهلك يا رباب) الأبيات، وفيه قصة مالك معه وإخباره عن مالك أنه كان يجيد الغناء في حكاية أظنها مختلقة، رواها صاحب كتاب الأغاني عن المرزبان، ولا يُغْتَرُّ بها فإنها من رواية هذا الكذاب".[١]

فالعجب ممن يدعى المنهج العلمي كيف يترك روايات الثقات وأخبارهم؟ ويعتمد روايات الكذابين في كتابة موسوعة علمية ضخمة كدائرة المعارف الإسلامية.!!

ثانياً: من جهة المتن.

من دلائل بطلان هذه القصة مخالفتها للواقع الذي كان عليه الإمام مالك، فلقد جاء في ترجمته في المصادر الأصلية الموثوقة، أنه كان أبيض حسن الوجه والصورة، وصاحب هذه القصة المكذوبة يزعم أن أُمَّ الإمام مالك أرشدته إلى ترك الغناء والإقبال على الفقه، وعلَّلَتْ ذلك بأن المغني لا يكون قبيح الوجه، وهذا يُشْعِرُ بأن الإمام مالك كان قبيح الوجه- بحسب هذه القصة – بينما المصادر الأصلية ذكرت أوصاف الإمام مالك على غير ذلك، كما أن راوي القصة يزعم أن الذي أطلَّ عليه من الخوخة رجل ذو لحية حمراء، والإمام مالك كانت لحيته بيضاء و لم يكن يخضب لحيته، وفي هذه النقول ما يبين ذلك:

قال ابن سعد في الطبقات الكبرى:" أخبرنا مطرف بن عبد الله اليساري، قال: كان مالك بن أنس طويلا، عظيم الهامة، أصلع، أبيض الرأس واللحية، أبيض شديد البياض إلى الشقرة، وكان لباسه الثياب العدنية الجياد، وكان يكره حلق الشاربن ويعيبه ويراه من المثل، كأنه مَثَّلَ بنفسه".[٢]

وقال ابن قتيبة في المعارف: "وكان شديد البياض إلى الشقرة طويلاً، عظيم الهامة أصلع يلبس الثياب العدنية الجياد، ويكره حلق الشارب، ويعيبه ويراه في المثلة ولا يغير شيبه".[٣]

---

١ لسان الميزان: لابن حجر، ٢/ ٧٤.

٢ الطبقات الكبرى: لابن سعد، ٧/ ٥٧٠.

٣ المعارف: لابن قتيبة، ص ٤٩٨.

وقال القاضي عياض: " قال أبو عاصم: ما رأيت محدثاً أحسن وجهاً من مالك، وقال عيسى بن عمر المديني: ما رأيت قط بياضاً ولا حمرة أحسن من وجه مالك، ولا أشد بياض ثوب منه. ووصفه غير واحد من أصحابه، منهم مطرف وإسماعيل والشافعي وبعضهم يزيد على بعض، قالوا كان طويلاً جسيماً عظيم الهامة أبيض الرأس واللحية شديد البياض إلى الصفرة، أعين، حسن الصورة، أصلع، أشم، عظيم اللحية تامها، تبلغ صدره ذات سعة وطول، وكان يأخذ إطار شاربه ولا يحلقه ولا يحفيه ويرى حلقه من المثل... وقال مصعب الزبيري كان مالك من أحسن الناس وجهاً، وأجلاهم عيناً وأنقاهم بياضاً وأتمهم طولاً في جودة بدن...قال محمد بن الضحاك: كان مالك جميل الوجه نقي الثوب رقيقه يكره أخلاف اللباس".[١]

وبعد هذا التدقيق يتبين جليا أن الذي كان يغني في شوارع المدينة، لا يمكن بحال أن يكون هو الإمام مالك؛ لأن مواصفاته لا تتطابق مع ما هو معروف عنه بالتواتر.

وإذا نظرنا من جهة أخرى فإن المعلوم المشهور من سيرة مالك وفقهه، أنَّه كان يحرِّم الغناء ويقول فيه قولاً شديدا، ولا يُعقل من هذا الإمام أن يفعل شيئا ثم يحرِّمه، وهذا يدل على نكارة متن هذه القصة، وأنها مختلقة تخالف ما كان عليه مالك – رحمه الله –، وهذا الأمر ليس ببعيد أن يُنْسَبَ لهذا الإمام تحليل بعض المحرمات، فإن من عادة الوضَّاعين وأصحاب الأهواء، أن ينسبوا بعض المحرمات لبعض العلماء المقتدى بهم، لاستباحتها وتهوين شأنها للناس، ولسان حالهم يقول: مادام فلان من العلماء فعله – وهو في العلم من هو– فلا بأس بالتَرَخُصِ به، ولقد ذكر ابن تيمية أن مالكا رحمه الله نسب له مثل هذه الأمور فقال: "...فَعُلِمَ أن هذا كذبٌ على مالك مخالفٌ لمذهبه، كما كذبوا عليه أنه كان يأخذ طنبورا يضرب به ويغني لما كان في المدينة من يغني، حتى إن أكثر المصنفين في إباحة السماع، كأبي عبد الرحمن السلمي، والقشيري، وأبي حامد، ومحمد بن طاهر المقدسي، وغيرهم يذكرون إباحته عن مالك وأهل المدينة، وهو كذب؛ فإنه قد عُلِمَ بالتواتر من مذهبه النهي عن ذلك، حتى قال إسحاق بن الطباع: سألت مالكا عمَّا يترخص فيه أهل المدينة من الغناء، فقال: إنما يفعله عندنا الفساق"[٢].

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٢٠– ١٢٢، وانظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي، ٨/ ٦٩.

٢ الرد على البكري: لابن تيمية، ١/ ٨٨.

المطلب الثاني: التعقب على قصة تأييد مالك لمحمد النفس الزكية في خروجه على الخليفة.

نص الشبهة:

يقول شاخت: "وعندما قام محمد بن عبد الله بتمرد في عام ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، تولى على أثره حكم المدينة، أعلن مالك في (فتوى) أن البيعة التي أعطيت للمنصور ليست ملزمة؛ لأنها تمت تحت ضغط وقسر، وعلى اثر هذه الفتوى انضم كثيرون إلى محمد بن عبد الله، وإن لم يشترك مالك نفسه في الانتفاضة".[١]

و يقول كارل بروكلمان: "...وكان يتشيع فلما خرج محمد بن عبد الله العلوي بالمدينة، على بني العباس سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، أفتى بأن الناس بايعوا بني العباس وهم مكرهون، وليس على مكره يمين. ولعله صالح بني العباس بعد ذلك، وقد روى أن الخليفة هارون سمع درسه لما جاء في الحج إلى المدينة، وذلك قبل وفاته بقليل ١٧٩هـ/ ٧٩٥م ".[٢]

توثيق القصة:

أخرج هذه القصة ابن جرير الطبري في تاريخه قال: "وحدثني سعيد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن سنان الحكمي، أخو الأنصار، قال: أخبرني غير واحد، أن مالك بن أنس اُسْتُفْتِي في الخروج مع محمد، وقيل له: إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على كل مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته".[٣]

وأخرجها كذلك أبو الفرج الأصفهاني في كتابه (مقاتل الطالبيِّين) قال: "قال أبو زيد: وحدثني سعيد بن عبد الحميد، قال حدثنا جهم بن جعفر الحكمي، قال: أخبرني غير واحد: أن مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد بن عبد الله، وقيل له: إن في أعناقنا بيعة لأبيه جعفر. فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد بن عبد الله"[٤].

١ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٧٢.

٢ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ٣/ ٢٧٤.

٣ تاريخ الرسل والملوك: لابن جرير الطبري، ٤/ ١٥٧٩.

٤ مقاتل الطالبيين: لأبي الفرج الأصبهاني، ص ٢٤٩.

الرد على الشبهة:

من المعلوم في سيرة الإمام مالك – رحمه الله– أنه كان على مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة طاعة ولاة الأمور وترك الخروج عليهم وإن جاروا، لما في ذلك من حفظ لمصلحة الدين والدنيا، في مقابل مفسدة الجَوْرِ والظلم، وهذه الرواية التي فرح بها المستشرقون التي تنسب إلى الإمام مالك تأيِّيد الثورة والخروج على الحاكم وخلع البيعة، تخالف النهج العام الذي كان عليه الإمام مالك، ولعلَّ السر في احتفاء المستشرقين بهذه القصة، هو محاولة تصوير الإمام مالك في صورة العالم الثائر على سلطة بلاده، وهذا يخدم هدفهم العام في دراساتهم عن التاريخ الإسلامي، وهو تمجيد الحركات الدينية المناوئة للحكام كالخوارج والزندقة وغيرها باسم حرية الفكر، وتصوير الحكام في العصور الإسلامية بأنهم سلطة دموية مستبدة على الإطلاق، كانت تقف في وجه حرية التفكير والإبداع، وأن العلاقة بين العلماء والأمراء كانت دائما علاقة صراع ومنابذة، وهذا من التشويه لتاريخ الإسلام والمسلمين.[١]

لذا كان من الواجب البحث في حيثيات هذه القصة من جانب الرواية والدراية:

أولا: من جانب الرواية.

إذا نظرنا في إسناد هذه القصة يبطل العجب من متنها، فلقد رواها ابن جرير في تاريخه، قال: "حدثني سعيد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن سنان الحكمي أخو الأنصار قال أخبرني غير واحد أن مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد...".[٢]

- فسعد بن عبد الحميد: وإن كان صدوقا في نفسه، إلا أن النقاد تكلموا فيه، بسبب تحديثه بالمناكير عن المشاهير، قال ابن حبان: "وكان ممن يروى المناكير عن المشاهير، ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، حتى حَسُنَ التَنَكُّبُ عن الاحتجاج به".[٣]

وكانوا ينكرون عليه ادِّعاءه سماع عرض مالك للموطأ، ففي تهذيب الكمال ما نصه: "قال مهنا بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا خيثمة عنه، فقالوا:

١ انظر: "الاستشراق والتاريخ الإسلامي" لفاروق عمر فوزي، ص ١٥٠ فما بعدها.

٢ تاريخ الرسل والملوك: لابن جرير الطبري، ٤/ ١٥٧٩.

٣ المجروحين: لابن حبان، ١/ ٣٥٧

كان ها هنا في ربض الأنصار يدَّعي أنه سمع عرض كتب مالك، قال أحمد: والناس ينكرون عليه ذلك، هو ها هنا ببغداد لم يحج فكيف سمع عرض مالك".[١]

- وفي الإسناد كذلك إبهام، وهو قول سعد بن عبد الحميد: أخبرني غير واحد، ولم يسمِّهم، ولا يُدْرَى من هم، وهل هم عدول أم لا؟ وهل حضروا المجلس الذي وقعت فيه الفتوى، أم هو خبر شاع فحدثوا به؟ ولا شك أن هذه القصة بمتنها المنكر لا يُحْتَمَلُ قَبُولها من رواية رجال مبهمين لا يُدرَى من هم.

وأما رواية أبو الفرج الأصفهاني للقصة، فقد ذكر فيها رجلا آخر في الإسناد، حيث قال: "قال أبو زيد: وحدثني سعيد بن عبد الحميد، قال حدثنا جهم بن جعفر الحكمي، قال: أخبرني غير واحد: أن مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد...".

وجهم بن جعفر الحكمي لم أقف له على ترجمته، والذي يغلب على ظني أن في الإسناد وهم وتصحيف، وإنما الصواب: سعيد بن عبد الحميد بن جعفر الحكمي، كذا في ترجمته، فوهم الرواي فجعلهما رجلين. ويؤيِّد ذلك رواية ابن جرير الطبري بهذه الصيغة دون ذكر رجل بين سعد ومن حدثه، فالقول في هذه الرواية كالقول في الرواية السابقة.

والذي نخلص إليه بعد دراسة إسناد هذه القصة، أنها رويت من طريق رجل صدوق متكلم فيه يغرب عن المشاهير، لا يحتج بخبره إذا انفرد، عن جماعة مبهمة لا يُدْرَى حالهم عن مالك بن أنس، وهذا غير كافٍ لإثبات وقوع حادثة مهمة، كإفتاء مالك بن أنس بجواز خلع بيعة بني العباس، إذ لو وقعت لتوفرت الدواعي لنقلها، ولتحدث الناس بها لأهميتها، وكيف غابت هذه القصة التي تعم بها البلوى عن خواص تلامذة مالك؟ الذين كتبوا عنه كل صغيرة وكبيرة، خاصة وأن المعروف عن مالك سلوك غير هذه الطريق.[٢]

ثانياً: من جانب الدراية.

وأما مضمون القصة فهو يخالف ما هو معروف عن الإمام مالك، من إتباع السنة وترك الخروج على الولاة لظلمهم، فالإمام مالك لرسوخ علمه وتشبعه بسنة النبي ﷺ، يعلم أن الخروج على ولاة الأمور، وخلع بيعتهم يُوَلِّدُ من الشرور أضعاف ما يكون عليه الولاة من الظلم، فلم يكن

١ تهذيب الكمال: للمزي، ١٠/ ٢٨٦- ٢٨٧.

٢ انظر: "صحيح وضعيف تاريخ الطبري"، ٥/ ٨٦- ٨٧.

الإمام مالك ليفتي بخلع بيعة أبي جعفر المنصور، والخروج مع محمد بن عبد الله النفس الزكية، وهو الإمام السني الذي لا يرى رأي الخوارج، وهذا يدل على نكارة متن القصة، فإن المأثور عنه ذمُّ الخوارج وطريقتهم في الخروج على ولاة الأمور، فلقد سُئِلَ ابن القاسم عن موقف مالك من الخوارج، فقيل له: "أرأيت قتل الخوارج ما قول مالك فيهم؟ قال: قال لي مالك في الإباضية، والحرورية، وأهل الأهواء كلهم: أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا.

قال ابن القاسم، وقال مالك في الحرورية وما أشبههم: إنهم يقتلون إذا لم يتوبوا إذا كان الإمام عدلا، وهذا يدلك على أنهم إن خرجوا على إمام عدل يريدون قتاله، ويدعون إلى ما هم عليه دعوا إلى الجماعة والسنة، فإن أبوا قوتلوا.

قال: ولقد سألت مالكا عن أهل العصبية الذين كانوا بالشام؟ قال مالك: أرى الإمام أن يدعوهم إلى الرجوع إلى مناصفة الحق بينهم، فإن رجعوا وإلا قوتلوا...قلت: أرأيت قتلى الخوارج أيصلى عليهم أم لا؟ قال: قال لي مالك في القدرية والإباضية: لا يصلى على موتاهم ولا تشهد جنائزهم ولا تعاد مرضاهم، فإذا قتلوا فأحرى أن لا يصلى عليهم".[١]

فهذه نصوص صريحة عن الإمام في ذم الخروج على السلطان مطلقا، لا تقاومها مثل تلك القصة المنكرة، خاصة وقد جاء فيها أن الإمام ملك أفتى ببطلان بيعة المنصور والخروج مع محمد بن عبد الله، ثم قعد في بيته، و ما كان لإمام مثل مالك أن يفتي بشيء ويعمل بخلافه فلو كان يرى الخروج على السلطان لبادر للحاق بمحمد بن عبد الله ومقاتلة السلطان، فمن أجل هذا كله رجح كثير من المعاصرين بطلان هذه القصة.[٢]

يقول أبو زهرة: " ولقد ظن ابن جرير المؤرخ أن مالكا كان بتحديثه بهذا الحديث، يحرض على بيعة محمد بن عبد الله، فلقد روى أن مالكا أفتى الناس بمبايعته... ونحن نختار أنه ضرب لتحديثه بهذا الحديث في وقت خروج محمد بن عبد الله بالمدينة، لا أنه كان يحرض بذلك التحديث، بل الذي نعتقده أنه حدث بهذا ورواه، ونقله الناس عنه، فوجد الناس فيه ما

---

١ المدونة الكبرى: لابن القاسم، ١/ ٥٢٩.

٢ انظر: ا"الإمام مالك" لأبي زهرة، ص ٦٦- ٧٩، و"حركة النفس الزكية" لمحمد العبده، ص ٧٨، و"منهج الإمام مالك في العمل السياسي" لأحمد العوضي، مقال منشور في "مجلة جامعة أم القرى" العدد ٢٣، المجلد ١٤.

يدل على أنه يجوز أن يتحللوا من بيعة المنصور، زاعمين أنها كانت بالغلبة والإكراه، ووجد الكائدون لمالك في ذلك فرصة للكيد له، فأخبروا والي المدينة بذلك فكانت المحنة ".[١]

لذا فالصحيح في قصة الإمام مالك مع أبي جعفر المنصور ومحنته معه، أن الإمام مالك كان يحدث بحديث «ليس على مستكره طلاق».[٢] وقت خروج النفس الزكية، وكان خلفاء بنو العباس يوثقون البيعة لأنفسهم باستكراه الناس على إيقاع الأيمان بطلاق النساء إن خلعوا البيعة، فأفتى الإمام مالك ببطلان الإكراه على اليمين، وليس ببطلان البيعة، ولكن حاسدوه جعلوا ذلك قادحا في بيعة العباسيين فوشوا به حتى ضرب على ذلك، يقول ابن خلدون: "كان الخلفاء يستحلفون على العهد ويستوعبون الأيمان كلها، لذلك فسمي هذا الاستيعاب أيمان البيعة، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب، ولهذا لما أفتى مالك رضي الله عنه بسقوط يمين الإكراه أنكرها الولاة عليه، ورأوها قادحة في أيمان البيعة، و وقع ما وقع من محنة الإمام رضي الله عنه".[٣]

قال ابن عبد البر: "قال الطبري: اختلف فيمن ضرب مالكاً، وفي السبب في ضربه، وفي خلافة من ضرب؟ فالأشهر أن جعفر بن سليمان هو الذي ضربه في ولايته الأولى بالمدينة. وأما سبب ضربه رضي الله عنه: فقيل: إن أبا جعفر نهاه عن الحديث: « ليس على مستكره طلاق ». ثم دس إليه من يسأله عنه فحدَّث به على رؤوس الناس، وقيل إن الذي نهاه كان جعفر بن سليمان، وقيل إنه سُعِيَ به إلى جعفر وقيل له: لا يرى أيمان بيعتكم بشيء فإنه يأخذ بحديث ثابت بن الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز".[٤]

وقال الواقدي: "لما سُوِّدَ مالك وسُمِعَ منه وقُبِلَ قوله، حسده الناس وبَغَوْا عليه، فلمَّا وَلِيَ جعفر بن سليمان على المدينة سعوا به إليه، وأكثروا عليه عنده، وقالوا: لا يرى أيمان بيعتكم هذه شيئاً، ويأخذ بحديث ثابت الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز، فغضب جعفر

---

١ مالك حياته وعصره وآراؤه الفقهية: لأبي زهرة، ص ٧٧- ٧٨.

٢ لم أقف على من خرج الحديث.

٣ تاريخ ابن خلدون: ١/ ٢٠٩.

٤ انظر: "الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء" لابن عبد البر، ص٨٧- ٨٨، والنص غير موجود في تاريخ الطبري.

ودعا به، فاحتجَّ عليه فيما رفع إليه، ثم جرَّه ومده فضربه بالسياط، ومدت يده حتى انخلعت كتفه..."[١].

المطلب الثالث: التعقب على قول (شاخت) أن مالك أهمل نقد متون السنة وشكلها في موطئه.

نص الشبهة:

يقول جوزيف شاخت: "ولأنه كان يهتم فقط بتوثيق السنة، وليس انتقاد شكلها، فقد أهمل الترتيب في تعامله مع الأحاديث..ومن ثم فإن الموطأ يمثل التحول من الفقه البسيط في العصر الأسبق إلى العلم الخالص للحديث في العصر الأخير".[٢]

الرد على الشبهة:

لم يكن الإمام مالك ممن يقصر اهتمامه على توثيق أسانيد الأحاديث التي يخرجها في كتابه، دون الالتفات إلى المتون وعللها، وهذه التهمة من لدن هؤلاء المستشرقين، تندرج ضمن شبهتهم المعروفة التي مفادها أن المحدثين اهتموا بنقد السند دون نقد المتن، وللرد على هذه المزاعم نبين نظريا وتطبيقيا منهج الإمام مالك في توثيق متون السنة:

أولا: من الناحية النظرية.

لقد تكاثرت نقول العلماء عن الإمام مالك فيما يتعلق بتثبته في توثيق متن الحديث النبوي، واهتمامه بالمتن وما يدخل فيه من العلل والآفات، وهؤلاء هم أعلم بمنهج مالك في توثيق المتون من المستشرقين، وفي النقول التالية ما يبين ذلك:

روى ابن وهب عن مالك أنه قال: "أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم القَطْر لسُقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً، ما حَدَّثْتُ عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن – يعني الحديث والفتيا – يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً ".[٣]

---

١ طبقات ابن سعد: ٥٧٤/٧، و"ترتيب المدارك" للقاضي عياض، ٢/ ١٣٠.

٢ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٧٣.

٣ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٣٧.

وقال ابن أبي أويس: "سمعت مالكاً يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عنده هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن". [١]

وأثر عنه كذلك أنه قال: "أتيت زيد بن أسلم فسمعت حديث عمر: أنه حمل على فرس في سبيل الله، فاختلفت إليه أياماً أسأله عنه فيحدثني لعله يدخله فيه شك أو معنى فأترك؛ لأنه كان ممن شغله الزهد عن الحديث".[٢]

فالإمام مالك بلغ به أمر توثيق متون السنة أنه كان يترك أحاديث رجال ثقات، لا لشيء إلا أنه كان يخاف أن يدخل الخلل في متون تلك الأحاديث، بسبب غلبة الزهد والعبادة على أصحابها، وعدم بلوغهم في علم الحديث مرحلة الإتقان، ولو كان مالك يكتفي بنقد الأسانيد دون المتون، أو ما يسمى بالنقد الداخلي فقط لقبل حديث هؤلاء لصحة الإسناد إليهم، ولكنه تجاوز نقده الإسناد إلى المتن فترك حديثهم احتياطا لكلام النبي ﷺ أن يدخل فيه ما ليس منه.

ومن مظاهر اهتمامه كذلك بمتن الحديث النبوي، والاجتهاد في توثيقه، أنه كان لا يرى جواز رواية الحديث بالمعنى، والزيادة والنقصان فيه، ففي الكفاية للخطيب البغدادي: "قال أشهب: سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد، فقال: أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فأنا أكره ذلك، وأكره أن يُزَادَ فيها وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ، فلا أرى بذلك بأسا إذا كان المعنى واحداً...عن معن قال سألت مالكا عن معنى الحديث، فقال: أما حديث رسول الله ﷺ فَأَدِّهِ كما سمعته، وأما غير ذلك فلا بأس بالمعنى".[٣]

وهذا الرأي من الإمام مالك يدل على شدة احتياطه في نسبة الكلام إلى النبي ﷺ، واهتمامه البالغ بتوثيق المتن خاليا من أي تغيير أو تبديل، ومن كان هذا حاله لا يقال عنه أنه

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٣٦.

٢ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٣٧-١٣٨.

٣ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ١/ ٥٥٩.

اهتم بنقد السند دون المتن، فهذه تهمة لا دليل عليها، بل هذه النقول وغيرها تدل على بطلان التهمة من أساسها.

ثانياً: من الناحية التطبيقية.

لقد أبان الإمام مالك في موطئه عن علو كعبه في الصنعة الحديثية، وجودة اختياره للأسانيد والمتون، كما أبان عن منهج نقدي واضح لشكل ومضمون الأحاديث التي تنسب للنبي ﷺ؛ فكان من أشد الناس احتياطا في نسبة الكلام إليه ﷺ. ولقد شهد له بذلك صيارفة الحديث ونقاده، حتى قال القطان: "كان علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله – يعني تحرياً – ".[١]

وقيل إن الموطأ كان فيه عشرة آلاف حديث فما زال يسقط منه حتى بلغ ما هو عليه الآن، ولو كان هَمُّ الإمام مالك الإكثار من الرواية فقط دون نقد وتمحيص لما وصل الموطأ إلى ما هو عليه الآن، قال عتيق الزبيري: "وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه كل سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا ولو بقي قليلا لأسقطه كله". [٢]

وذكر ابن الهياب: "أن مالكا روى مائة ألف حديث، جمع منها الموطأ عشرة ألاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة، ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة. وقال الكياالهراسي: موطأ مالك كان تسعة مائة حديث، ثم لم يزل ينتقي حتى رجع إلى سبعمائة".[٣]

ولقد ذكر العلماء رحمهم الله أن مالكا كان من أشد الناس احتياطا في السماع والتحديث، حتى إنه ترك كثيرا من الأحاديث خشية الوقوع في الخطأ والاستشكال، ولم تكن هِمَّتُهُ — كما هو الحال عند المتأخرين من المحدثين– هي كثرة الجمع والتحديث بالغرائب، بل كان – رحمه الله – ينتقي ولا يخرج للناس إلا العلم الذي عليه العمل الخالص من الشوائب، وشهادات أهل العلم على ذلك كثيرة، قال ابن أبي حاتم: "قلت لابن معين: مالك قلَّ حديثه. فقال: بكثرة تمييزه".[٤]

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٧٣.

٢ ترتيب المدارك: القاضي عياض، ٢/ ٧٣، و"الديباج المذهب" لابن فرحون، ص٧٢.

٣ شرح الزرقاني على الموطأ: ١/ ٠٨، و"تزيين الممالك" للسيوطي، ص ٨٨.

٤ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٨٥.

وقال ابن وهب: "قال مالك: سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ما حدثت بها قط، ولا أحدث بها. فقال الفروي: فقلت له: لِمَ؟ قال: ليس عليها العمل.".[١]

وقال القطان: "لما مات مالك – رحمه الله – أُخرجت كتبه أصيب فيها فنداق عن ابن عمر ليس في الموطأ منه شيء إلا حديثين".[٢]

ومن جهة أخرى فإن ما زعمه المستشرقون من إهمال الإمام مالك توثيق المتون ونقدها يكذبه الواقع العملي، ففي الموطأ نماذج من العمل النقدي لهذه المتون نذكر منها اثنان:

الأنموذج الأول: جاء في الموطأ: "حدَّثني يحيى، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار». قال مالك: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه"[٣].

الأنموذج الثاني: جاء في الموطأ: "حدَّثني يحيى، عن مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة ﷺ قرأ لهم: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [الانشقاق: ١]، فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها...ثم ذكر آثارا عن الصحابة في ذلك إلى أن قال مالك: الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء"[٤].

فلقد صحح الإمام مالك هذين الحديثين بأن أوردهما في موطئه، ثم تعقَّبهما بأن عمل أهل المدينة خلاف ذلك، وهذا يندرج ضمن نقد المتون بعرضها على عمل أهل المدينة الذي يُعَدُّ عند المالكية سنة متواترة، فلقد توقف الإمام مالك في العمل بهذين الحديثين لمعارضتهما السنة العملية عنده، وهذا يندرج ضمن عرض السنة على السنة للتبين من حالها، ولو كان الإمام مالك ممن غايته توثيق السند دون المتن لما تعقب متن هذين الحديثين.

وأما خارج الموطأ فلقد نُقِل عن الإمام مالك الشيء الكثير من الصنعة النقدية لمتون الأحاديث وفق الضوابط التي كان يعتبر بها، من ذلك تقديم القطعي على الظني، وعرض

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٨٦.

٢ المرجع السابق: ١/ ١٨٦.

٣ الموطأ (رواية يحي الليثي)، كتاب البيوع، باب بيع الخيار، برقم ١٩٥٨، ص٥١١.

٤ الموطأ (رواية يحي الليثي)، كتاب القرآن، باب ما جاء في سجود القرآن. برقم ٤٩١، ص١٨٥-١٨٦.

الأخبار على عمل أهل المدينة، وعرض السنة على السنة الأخرى للتأكد من صحتها وغيرها... ولقد وصف لنا الشاطبي – الذي هو من أعلم الناس بأصول مالك- جانبا من هذا النقد حيث قال:

"ولقد اعتمده [يقصد منهج معارضة القطعي بالضني] مالك بن أنس في مواضع كثيرة لصحته في الاعتبار، ألا ترى إلى قوله في حديث[١] غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعًا: جاء الحديث ولا أدري ما حقيقته؟[٢]، وكان يضعفه ويقول: يؤكل صيده؛ فكيف نكره لعابه؟. وإلى هذا المعنى أيضا يرجع قوله في حديث خيار المجلس بعد ذكره: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به، فيه إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة، ولو شرط أحد الخيار مدة مجهولة لبطل إجماعا؛ فكيف يثبت بالشرع حكم لا يجوز شرطًا بالشرع؟ فقد رجع إلى أصل إجماعي وأيضا؛ فإن قاعدة الغرر والجهالة قطعية، وهي تعارض هذا الحديث الظني...ومن ذلك أن مالكًا أهمل اعتبار حديث: « من مات وعليه صوم؛ صام عنه وليه »[٣]، وقوله: « أرأيت لو كان على أبيك دين؟»[٤] الحديث؛ لمنافاته للأصل القرآني الكلي، نحو قوله: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٨ - ٣٩] ، كما اعتبرته عائشة في حديث ابن عمر.

وأنكر مالك حديث: إكفاء القدور التي طبخت من الإبل والغنم قبل القسم، تعويلًا على أصل رفع الحرج الذي يعبر عنه بالمصالح المرسلة؛ فأجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج إليه، قاله ابن العربي. ونهى عن صيام ست من شوال مع ثبوت الحديث فيه؛ تعويلًا على أصل سد الذرائع. ولم يعتبر في الرضاع خمسًا ولا عشرًا؛ للأصل القرآني في قوله: ﴿ وَأُمَّهَـٰتُكُمُ ٱلَّـٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَـٰعَةِ ﴾ [النساء: ٢٣]، وفي مذهبه من هذا كثير"[٥].

---

١ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، برقم: ١٧٢، ومسلم في الصحيح، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، برقم:٢٧٩ ومالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء، برقم ٦٧.

٢ مدونة ابن القاسم: ١/ ١١٥.

٣ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، برقم١٩٥٢، ومسلم في الصحيح، كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت، برقم: ١١٤٨.

٤ أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب مناسك الحج، باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين، برقم٢٦٣٩.

٥ الموافقات: للشاطبي، ٣/ ١٩٥- ٢٠٠.

المطلب الرابع: التعقب على (شاخت) في تشكيكه لنسبة بعض المصنفات إلى الإمام مالك.

نص الشبهة:

يقول شاخت: "أما ما يتعلق بما إذا كان مالك قد وضع أعمالا أخرى غير الموطأ فهذا موضع شك.(وما جاء في الفهرست عن عدد من الأعمال الأخرى التي كتبها مالك غامض وغير مؤكد) والكتب التي نسبت إليه تنقسم إلى مجموعتين: ما يتعلق بالشرع، وما يتعلق بغير ذلك. ومن بين الكتب التي تتعلق بالشرع نقرأ عن كتاب: "السنن" أو السنة الذي نقله ابن وهب أو عبد الله بن عبد الحكم المصري. وكتاب "المناسك" (السيوطي)، وكتاب "المجالسات" الذي نقله ابن وهب. ثم رسالة في "الأقضية" نقلها عبد الله بن عبد الجليل، و"رسالة في الفتوى" ونقلها خالد بن نزار، ومحمد بن مطرف. ومع ذلك فإن أصالة هذه الأعمال جميعا ليست مؤكدة، حتى إذا كانت ترجع إلى تلاميذه المباشرين (وهي تعزى في بعض الأحيان إلى هؤلاء التلاميذ) وتظل مساهمة مالك فيها غير مؤكدة، وهناك عمل يقال إن عبد الله بن عبد الحكم المصري قد نقله وسمعه من مالك، وهذا العمل أيضا موضع شك بكل تأكيد بل إنه علاوة على ذلك فإنه لا يدعي أن يقدم أقولا للإمام مالك نفسه.

ومن الكتب الأخرى نذكر كتاب "التفسير" ورسالة في القدر والرد على القدرية"، وكتاب "السر" (السيوطي) وكلها تدخل ضمن النمط المعتاد للكتابات موضع الشك. كما أن الشك يقوى أيضا فيما يتعلق برسالة" تتضمن نصائح للخليفة الرشيد" وتذكر دائما مع الموطأ وهي بمثابة النظير المالكي لكتاب الخراج لأبي يوسف... ونشير هنا إلى أن السيوطي نفسه يشك في أصالتها، بالرغم من الأسباب التي يوردها غير مقنعة لنا".[١]

الرد على الشبهة:

إن التشكيك في نسبة كثير من المصنفات للإمام مالك من لدن هذا المستشرق، يندرج ضمن المنهج العام للمستشرقين في التعامل من التراث الإسلامي وهو " التشكيك اللامنهجي" بغرض التشويه وبعث الارتياب في نفس القارئ دون الاتكاء على دليل واضح أو قاعدة متينة، وكثير ما يكون هذا الشك نابع عن سوء فهم، سببه العجمة والبعد عن اللسان العربي ودلالاته، وقلَّة المعرفة بمناهج علماء المسلمين في توثيق النصوص ونسبة الأقوال والمؤلفات إلى أصحابها، فمن

١ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٧٣-٨٩٧٤.

المعلوم أن الكتب في العصور الأولى للحضارة الإسلامية تروى بالأسانيد إلى أصحابها، فكان الشيخ يملي كتابه على طلبته ثم تتناقله الأجيال بالسماع المتصل وهذا أمر كاف لإثبات صحة نسبة الكتاب لمؤلفه، وهذا المنهج العلمي الدقيق في تحمل الكتب والمصنفات انفرد به المسلمون عن سائر أهل الملل، وهو يدل على عناية فائقة للمسلمين في توثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، ولو أننا طالبنا المستشرق (شاخت) بإثبات صحت نسبة أي كتاب من كتب اليهود أو النصارى إلى أصحابها بالسند المتصل لما استطاع إلى ذلك سبيلا، بل إن أعظم الكتب عندهم وهي التوراة والإنجيل، ليس لها أسانيد متصلة وصحيحة، ومن ثَمَّ نشأ عند الغربيين ما يسمَّى بعقدة الإسناد، فأصبحوا يشككون في منهجية المحدثين في التلقي بنظريات فلسفية ومنطقية، ولو أننا اتبعنا نفس المنهج في النقد، فيستطيع الواحد منا أن يشكك في أي كتاب منسوب لأحد مشاهيرهم، ولن يجدوا سبيل إلى دفع هذا التشكيك.

ثم إن علماء المسلمين المعتنون بتحقيق النصوص ونشرها اتبعوا منهجا دقيقا للتأكد من نسبة الكتب لأصحابها، يتلخص في ثلاث نقاط:

١) رواية الكتاب والإجازة به بسند صحيح إلى مؤلفه.
٢) تنصيص العلماء الذين ترجموا للمؤلف على صحة نسبة الكتاب له.
٣) نقل العلماء القريبون من عصر المؤلف نصوصا من هذه الكتب مصرحين بنسبتها له.[١]

وللرد على تشكيكات المستشرق شاخت حول نسبت بعض المصنفات للإمام مالك، نتبع الطرق العلمية في النقد والتحليل للخروج بنتيجة حول توثيق هذه الكتب.

أولاً: كتاب التفسير. وهو جزء لطيف فيه تفسير للآيات بالإسناد على طريقة الموطأ وفيه أقوال مالك في بعض الآيات، وهو إما أن يكون من تأليف الإمام مالك أو من جمع بعض تلامذته لأقواله في التفسير وهذا الأخير هو الراجح. و على كل حال فمضمون الكتاب بلا شك هو من عمل الإمام مالك لا من عمل غيره وليس لتلاميذه فيه إلا الجمع، ولإثبات نسبة الكتاب للمؤلف نسلك ثلاثة طرق:

---

١ انظر: "تحقيق النصوص ونشرها" لعبد السلام هارون، ص ٤٥- ٤٦، و"توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين" لموفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص١١٣- ١١٦.

١) لقد جزم كثير من العلماء المتقدمون والمتأخرون الذين ترجموا للإمام مالك بنسبة هذا الكتاب له، منهم النديم (٣٨٠هـ) في الفهرست[١]، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)[٢] والسيوطي (٩١١هـ)[٣] والداودي (٩٤٥هـ). وهؤلاء مع تقدم عصرهم هم أعلم من المستشرقين بأحوال مالك وتآليفه، وقولهم أقرب إلى الحقيقة العلمية من قول غيرهم قال الداودي: "وهو أول من صنّف "تفسير القرآن" بالإسناد على طريقة "الموطأ"، تبعه الأئمة، فَقَلَّ حافظ إلا وله تفسير مسند، وله غير الموطأ كتاب «المناسك» و "التفسير المسند" لطيف، فيحتمل أن يكون من تأليفه، وأن يكون عُلِّقَ عنه".[٤]

٢) لقد أثبتت فهارس الأجزاء المروية عند العلماء المتأخرين سماع وإجازة هذا الجزء في التفسير بالسند المتصل إلى مؤلفه، وهذا توثيق قوي لنسبة الكتاب للإمام مالك، فذكره ابن حجر ضمن إجازاته "جزء فيه التفسير المروي عن مالك جمع أبي بكر الجعابي". ثم ذكر الإسناد إليه.[٥] وذكره كذلك العراقي في إجازاته.

٣) لقد وقف بعض أهل العلم على هذا الجزء و نقلوا منه نصوصا مُصَرِّحين بنسبة الكتاب إلى مالك، وممن نقل ذلك ابن كثير في تفسيره[٦]، والسيوطي في الدر المنثور[٧]. وأخبر ابن العربي المالكي أنه رأى هذا الجزء من التفسير في دمشق ونقل منه في كتابه "القبس شرح موطأ مالك بن أنس".[٨]

وذكر القاضي عياض أن للإمام ما لم كتاب آخر هو " تفسير غريب القرآن" من رواية خالد المخزومي عنه، وساق عياض إسناده لهذا المؤلف.[٩] وهو بلا شك غير الأول.

---

١ الفهرست: للنديم، ص٣٦.

٢ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٣.

٣ تزيين الممالك: للسيوطي، ص ٨٣.

٤ طبقات المفسرين: للداودي، ٢/ ٣٠٠.

٥ المعجم المفهرس: لابن حجر العسقلاني، ١/ ١٠٩.

٦ في المواضع التالية: ٤/ ٥٠٩- ٥/ ١٠١- ٦/ ١٣٥ – ٦/ ٣١٢.

٧ في الموضعين التاليين: ٥/ ٤٢ – ٨/ ١٤٦.

٨ القبس شرح موطأ مالك بن انس: لابن العربي، ص ١٠٤٧.

٩ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٣.

كتاب الرد على القدرية:

هو من أشهر كتب مالك، يقول القاضي عياض: "فمن أشهرها رسالته إلى ابن وهب في القدر والرد على القدرية، وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن – رحمه الله – وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه الله تعالى [ثم ذكر الأسانيد إلى أن قال]. وهذا سند صحيح مشهور الرجال وكلهم ثقات".[١]

وقال الذهبي: "ولمالك – رحمه الله – رسالة في القدر، كتبها إلى ابن وهب، وإسنادها صحيح"[٢].

رسالة في الأقضية:

كتبها إلى بعض القضاة، قال قاضي عياض: "ومن ذلك رسالة مالك في الأقضية كتب بها إلى بعض القضاة، عشرة أجزاء أخبرنا بها الفقيه أبو إسحاق بن جعفر عن ابن سهل، عن حاتم بن محمد، عن ابن دنير، عن أبي جعفر بن رحمون، عن سعيد بن شعبان، عن محمد بن يوسف بن مطروح، عن عبد الله بن عبد الجليل مؤدب مالك بن أنس".[٣]

وقال الذهبي: "ورسالة في الأقضية، مجلد، رواية محمد بن يوسف بن مطروح، عن عبد الله بن عبد الجليل".[٤]

رسالة في الفتوى:

قال القاضي عياض:" ومن ذلك رسالته إلى أبي غسان محمد بن مطرف في الفتوى، وهي مشهورة يرويها عنه خالد بن نزار، ومحمد بن مطرف، وهو من كبار أهل المدينة قريناً لمالك يروي عن أبي حازم وزيد بن أسلم وروى عنه الثقات ووثقوه. وقد نقل أبو إسحاق بن شعبان أقوال مالك في هذه الرسالة منها في كتابه". وممن نسبها إليه كذلك الذهبي والسيوطي[٥].

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٠.

٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ٨/ ٨٨.

٣ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٢.

٤ سير أعلام النبلاء: للقاضي عياض، ٨/ ٨٩.

٥ انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي، ٨/ ٨٩، و"تزيين الممالك" للسيوطي، ص٨٣.

رسالة في معرفة النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر:

قال القاضي عياض: "ومنها كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، وهو كتاب جيد مفيد جداً، قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب وجعلوه أصلاً، وعليه اعتمد أبو محمد عبد الله بن مسرور الفقيه القروي في تأليفه في هذا الباب، وصدر بفصوله، وقد أدخل جميعها صاحب كتاب (أقوال مالك) أبو عبد الله المعيطي، وأبو عمر بن المكوى في جامع كتابهما الكبير".[١]

وهو مما انفرد بروايته (عن مالك) عبد الله ابن نافع الصائغ.، ثم ذكر أسانيده للكتاب وقال: "وهذا أيضاً سند صحيح رواته كلهم ثقات".[٢]

وقال الذهبي: "وله مؤلف: في النجوم ومنازل القمر، رواه سحنون، عن ابن نافع الصائغ، عنه، مشهور".[٣]

ومما يدل على تثبت علماء المسلمين في نسبة الكتب للمشاهير بما فيهم الإمام مالك، ونقدهم وغربلتهم للأخبار أنهم اعترضوا على نسبة بعض الكتب لمالك، بالرغم من أن بعض من ترجم له ذكر أن هذه الكتب من مصنفاته، وكان اعتراضهم بحجة ودليل وفق منهج علمي دقيق، هو أقرب للحقيقة العلمية من النظريات السوفسطائية والشك الغير مبرر الذي يعتمده المستشرقون نذكر من ذلك كتابين:

أولا: كتاب السر.

وهو كتاب يشتمل على غرائب المسائل ونوادرها، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء، يقال أنه أرسله للخليفة الرشيد، ولهذا سمي (السر) نُسِبَ إلى الإمام مالك من رواية ابن القاسم عنه.

قال ابن حجر: "وكتاب: السِرِّ، وقفت عليه في كراسة لطيفة من رواية الحارث بن مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك، وهو يشتمل على نوادر من المسائل وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء ولأجل هذا سمي كتاب السر، وفيه هذه المسألة، وقد رواه أحمد بن أسامة التجيبي وهذبه ورتبه على الأبواب، وأخرج له أشباها ونظائر في كل باب".[٤]

١ ترتيب المدارك: القاضي عياض، ٢/ ٩١.

٢ المصدر السابق: ٢/ ٩١.

٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ٨/ ٨٨.

٤ التلخيص الحبير: لابن حجر، ٣/ ٣٩٣.

ولقد طعن كثير من علماء المالكية في صحة نسبة هذا لمالك، وذكروا أنه يحتوي على أقوال وآراء يستحيل أن تكون من قوله، فذكروا من ذلك أن فيه طعن على الصحابة خاصة عثمان بن عفان ﷺ، وأن فيه تجويز لإتيان المرأة من دبرها، وهذا يتعارض مع الأصل المحكم عند مالك في تعديل الصحابة والثناء عليهم، وترك الأخذ بالشاذ من المسائل، يقول الحطاب في مواهب الجليل: "أما كتاب السر فمنكر، قال ابن فرحون: وقفت عليه فيه من الغض من الصحابة والقدح في دينهم خصوصا عثمان ﷺ ومن الحطِّ على العلماء والقدح فيهم، ونسبتهم إلى قلة الدين مع إجماع أهل العلم على فضلهم – خصوصاً أشهب – ما لا أستبيح ذكره، وورعُ مالك ودينُه ينافي ما اشتمل عليه كتاب السر، وهو جزء لطيف نحو ثلاثين ورقة ".[١]

قال القرطبي: "وحكي ذلك عن مالك في كتاب له يسمى (كتاب السر). وحذَّاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب، ومالك أَجَلُّ من أن يكون له (كتاب سر)".[٢]

وممن أنكر نسبة هذا الكتاب للإمام مالك: الخليلي في كتابه الإرشاد، وأبو بكر الأبهري كما في الجواهر الثمينة، وأبو العباس القرطبي في المفهم شرح مسلم، وابن كثير في تفسيره، والقرافي في الذخيرة.[٣]

ثانياً: رسالة إلى هارون الرشيد في الآداب.

وهي رسالة لطيفة فيها نصحٌ وتذكيرٌ ببعض الآداب أرسلها مالك للخليفة هارون الرشيد، ولقد أنكرها أصحاب مالك بسبب ضعف إسنادها، ونكارة ما جاء فيها، وغرابة أحاديثها.

قال القاضي عياض: "ومن ذلك رسالته إلى هارون الرشيد المشهورة في الآداب والمواعظ، حَدَّثَ بها بالأندلس أولاً ابن حبيب عن رجاله عن مالك....ولا شك في سقوط رجل محدث منه، وقد أنكرها بعض مشايخنا: إسماعيل القاضي، والأبهري، وأبو محمد بن أبي

---

١ مواهب الجليل شرح مختصر خليل: للحطاب، ٥/ ٢٤- ٢٥.

٢ الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله القرطبي، ٣/ ٩٣.

٣ انظر على الترتيب: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، ١/ ٤٠٥-٤٠٦، و"عقد الجواهر الثمينة" لابن شاس، ١/ ٨٨، و"المفهم لما أشكل تلخيصه من شرح مسلم" لأبي العباس القرطبي، ١٥٧/٤، و"تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، ١/ ٥٩٢، و"الذخيرة" للقرافي، ١/ ٣٢٣.

زيد، وقالوا: إنها لا تصح وإن طريقها لمالك ضعيف وفيه أحاديث لا نعرفها. قال الأبهري فيها أحاديث منكرة تخالف أصوله، قالوا وأشياء فيها لا تعرف من مذهب مالك ورأيه، وقد أنكرها أصبغ بن الفرج أيضاً، وحلف ما هي من وضع مالك".[١]

وقال الحافظ الذهبي في السير: "و(رسالة آداب إلى الرشيد)، إسنادها منقطع، قد أنكرها إسماعيل القاضي وغيره، وفيها أحاديث لا تعرف، قلت: هذه الرسالة موضوعة، وقال القاضي الأبهري: فيها أحاديث لو سمع مالك من يحدث بها، لأدَّبه ".[٢]

ونخلص من هذا كله أن علماء المسلمين كانت لهم منهجية علمية دقيقة في نسبة الكتب والمؤلفات للمشاهير، وأن الروح النقدية لم تكن غائبة في التعامل مع الأخبار في ذلك، وأنهم حازوا قصب السبق في التشكيك العلمي لنسبة بعض المؤلفات للإمام مالك، وأما تشكيك المستشرقين فهو مبني على التهويل قصد إسقاط الثقة وإثارة الريب في تراث الإمام مالك.

الخاتمة:

الحمد لله أولاً و آخراً، فبعد هذه الإطلالة على عمل المستشرق شاخت في ترجمته للإمام مالك في دائرة المعارف الإسلامية، ونقد أهم الآراء الخاطئة والقصص الباطلة التي أوردها يمكنني أن ألخص أهم النتائج التي وصلت إليها من خلال هذا البحث في شكل نقاط:

١) دائرة المعارف الإسلامية، موسوعة كبيرة وخطيرة في تكوين التصورات عن الإسلام والمسلمين، حوت كثير من الآراء الباطلة ينبغي التصدي لها وتعقبها كل في مجال اختصاصه.

٢) لم يعتمد المستشرق شاخت على المصادر الأصلية في ترجمته للإمام مالك، بل نقل الأخبار من كتب الأدب والحكايات الغير موثوقة، وهذا خلل منهجي في البحث العلمي لا يوصل إلى الحقيقة العلمية.

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٢- ٩٣.

٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ٨/ ٨٩.

٣) اعتمد شاخت أسلوب الشك الغير منهجي في تعامله مع الأخبار الواردة في مصادر ترجمة مالك، فهو يرفض ويشكك دون ضابط علمي، وهذا ليس أسلوب علمي للتفكير بل هو أقرب للسفسطة منه للعلم.

٤) لقد ضخم شاخت حادثة خروج محمد النفس الزكية وتأييد الإمام مالك لها، لتصوير العلاقة بين العلماء والأمراء في الدولة الإسلامية بأبشع الصور.

٥) لقد تأثر بعض من الكتاب الإسلاميين بآراء المستشرقين حول الشخصيات الإسلامية، حتى أصبحت دائرة المعارف الإسلامية من أهم المصادر عندهم لتكوين صورة عن عظماء هذه الأمة، و ولقي كثير من الفرق الضالة ضالتهم في هذه الموسوعة للطعن في علماء الأمة.

أهم مصادر البحث ومراجعه:

١) **أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت في كتابات الغربيين:** ترجمة الصديق بشير نصر، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد ١١، ليبيا، ١٩٩٤م.

٢) **الأغاني:** أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ٣٥٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، د.إبراهيم السعافين، الأستاذ بكر عباس، الطبعة الثالثة: ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، دار صادر، بيروت/ لبنان.

٣) **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء:** أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي ٤٦٣هـ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/ سوريا.

٤) **تاريخ الأدب العربي:** كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة/ مصر.

٥) **تاريخ الرسل والملوك:** ابن جرير الطبري، تحقيق: نواف الجراح، دار صادر.

٦) **تحقيق النصوص ونشرها:** عبد السلام هارون، الطبعة السابعة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:** القاضي عياض بن موسى اليحصبي ٥٤٤هـ، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٨) **تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني، الطبعة الأولى: ٢٠١٠م، دار الرشاد الحديثية، الدار البيظاء/ المغرب.

٩) **موجز دائرة المعارف الإسلامية:** أ.جي.بريل، ترجمة: نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مركز الشارقة للإبداع الفكري.

١٠) **حركة النفس الزكية** (حتى نستفيد من أخطاء الماضي): محمد العبده، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار الأرقم، برنينهام/ بريطانيا.

١١) **العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية:** د. خالد بن منصور الدريس. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ، دار المحدث، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

١٢) **فلسفة الإستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر**: أحمد سمايلوفيتش، دار المعارف، سنة ١٩٨٠م، جمهورية مصر العربية.

١٣) **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة بيروت / لبنان.

١٤) **صحيح وضعيف تاريخ الطبري:** تحقيق: محمد بن طاهر البرزنجي، ومراجعة: محمد صبحي الحلاق، الطبعة الأولى: ٢٠٠٧م. دار ابن كثير، دمشق/ سوريا.

١٥) **الطبقات الكبير:** محمد بن سعد بن منيع الزهري ٢٣٠هـ، تحقيق: د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ/٢٠٠١م. مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر.

١٦) **الكفاية في علم الرواية:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)، تحقيق وتعليق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، دار الهدى، جمهورية مصر العربية.

١٧) **لسان الميزان:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتني به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب/ سوريا.

١٨) **سنن النسائي الصغرى:** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٩) **موسوعة المستشرقين:** د. عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثالثة تموز/ يوليو/ ١٩٩٣م، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان.

٢٠) **مقاتل الطالبيين**: أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ. منشورات الشريف الرضى.

٢١) **المعارف**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ، تحقيق: د.ثروت عكاشة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة/ مصر.

٢٢) **مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية**: إعداد مجموعة من العلماء، صدر في إطار الإحتفاء بالقرن الخامس عشر هجري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

